تحقيق

مدينة الغبار
الكورة لم تعد خضراء

«فرحة» أهالي الكورة بقرار وزارة الداخلية وقف العمل في مقالع الإسمنت في منطقتهم قبل أكثر من شهر، «ما تمّت». فالأهالي عادوا واصطدموا بـ«مهلة الـ90 يوماً» التي منحها مجلس الوزراء للمقالع والكسارات للاستمرار بعملها. «المهل الإدارية» التي يستخدمها كلّ مجلس جديد ليست قانونية كما تعترف وزارة البيئة بدورها، والسكان يطالبون «بوقف العمل بالمهل والإيقاف الفوري للمقالع»

ينتج كل طنّ من الإسمنت طناً من الغبار المجهري القادر على اختراق الدم والرئتين (بلال جاويش)

إيلده الغصين

«التقيّد بمضمون استشارة هيئة التشريع والاستشارات عدد 2005/334 هو ما نصت عليه مسودة وزارة البيئة لسياسة لإدارة المتكاملة لقطاع محاجر الرمل والأتربة والمقالع والكسارات التي وافق عليها مجلس الوزراء أخيراً. الموافقة قرنت بإعطاء مهلة 90 يوماً سمح خلالها للمقالع والكسارات حصراً بالعمل، باستثناء محاجر الرمل والأتربة، مع «بعض» الشروط إلى حين انتهاء المهلة وتعديل المرسوم 2002/8803، ومنها «عدم استخدام المتفجرات» خلال المهلة، و«الامتثال للشروط البيئية المحددة في المرسوم وقراراته التطبيقية». هذه الشروط التي تنتهكها المقالع والكسارات في المناطق كافة، تتضّح نتائجها في الكورة، وتحديداً في كفرحزير وبديهون، حيث يستمرّ الأهالي والمجتمع المدني والناشطون البيئيون في رفض توسّع مقالع شركتي الترابة «إيسمنت السبع» (شركة الترابة الوطنية) و«هولسيم»، ويرفعون الصوت مطالبين بـ«تراجع المجلس عن المهل».

رئيس اتحاد بلديات الكورة المهندس كريم بو كريم يتمسّك بـ«المعارضة السلمية للمهل غير القانونيّة». ولكن، ماذا عن دور البلديات في مراقبة عمل مقالع الشركات وإلزامها بدفع المبالغ المتوجّبة عليها لها بدل الإكتفاء بالمبالغ المقطوعة؟ يردّ بو كريم بأن «الدولة هي من تملك سلطة المحاسبة، وعليها إلزام الشركات بدفع متوجباتها لها وهي 1500 ليرة عن كل متر مكعب لإعادة تأهيل المناطق المتضرّرة». وعن رقابة الاتحاد والبلديات على أعمال الشركات والتهم الموجّهة إليها بدفن النفايات السامة في أراضي بدبهون وكفرحزير وتخزين كميات الكلينكر على الشاطئ، يؤكد بو كريم أن «الاتحاد يتحدّث عن ضرر الشركات منذ 80 سنة ونشدّد على مبدأ لا مقالع في الكورة وفق خطة تنظيم الأراضي، أما تخزين الكلينكر وسواه فهو من جملة المشاكل التي يجب حلّها بشكل جذريّ».

من جهته، يطالب رئيس لجنة كفرحزير البيئية جورج العيناتي بـ«إيقاف العمل فوراً في مقالع شركتي الإسمنت، لأن أراضي كفرحزير مصنّفة للبناء وبلديتها اتّخذت قراراً بمنع الشركتين من الحفر في أراضيها». ويصرّ على ضرورة «إلزام أصحاب المقالع بدفع المبالغ المتراكمة وهي ألف ليرة عن كل متر مكعب لوزارة المالية و18 ألف ليرة رسوم بلدية عن كل متر حفر تتصاعد مع كل 8 أمتار إضافية»، هذه المبالغ، وفق عيناتي، «لم تدفع منذ عام 1933 إذ تعمد الشركات إلى دفع مبالغ مقطوعة للبلديات ما يعني أنها تهرّبت من دفع ملايين الدولارات». ويشدّد على أهمية «إلزام الشركتين بإزالة جبال الكلينكر المخزّن قرب الشاطئ ورفع النفايات السامة المدفونة، كما إلزامها باستيراد الكلينكر، واستبدال البتروكوك المصنّف كمخلّف وارداً أنواع الوقود النفطي الثقيل القاتل للحياة والبيئة بالغاز الطبيعي، وإبعاد أعمالها عن الأراضي الواقعة فوق المياه الجوفيّة»، وصولاً إلى «منعها من تصدير تراب الوطن، بل إلزامها بإنزال سعر طن الإسمنت في الداخل من نحو مئة دولار إلى 40 دولاراً، أسوة بالسعر الذي تبيعه به خارج لبنان».

الحل الوحيد لتقدير المساحات التي قضت عليها المقالع يكون من خلال مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش، وهو ما لحظته سياسة الإدارة المتكاملة لقطاع محاجر الرمل والأتربة والمقالع والكسارات. ووفق الناشط في كفرحزير الياس شلهوب فإنه «لا يمكن إحصاء الأراضي والمساحات المتضرّرة من المعامل. الدمار هائل. الإصابات بالسرطان تطاول كلّ الأعمار، خصوصاً سرطان الرئة والمبلولة وسواهما، وكذلك إصابات الربو. كلّ بيت فيه إصابة بالسرطان. الأمراض لدى الأطفال تفوق ثلاث مرات ونصف مرة الإصابات لدى الكبار. كأنه أتون نار نرمي به أطفالنا». التبعات الأخرى واضحة للعيان «الغبار فوق البيوت وداخلها، والأسوأ أن لدينا مدرسة رسمية داخل كفرحزير. انبعاثات الزئبق الذي يسافر إلى مسافات بعيدة هي الأكثر تأثيراً». وفق شلهوب «يمكن العودة إلى استيراد الكلينكر، كما كان يحصل سابقاً، بدلاً من تصنيعه. الشركات تتوسّع وتوسّع أفرانها ولا يبدو أن في نيّتها تحجيم عملها أو إيقافه».

> ترتفع نسب الإصابة بالسرطان وأمراض الأجهزة العصبية والتنفسيّة بين جيران شركتي الاسمنت

البروفيسور في علوم المواد في الجامعة اللبنانية رفيق قطان يفنّد ما تنتجه المعامل للمنطقة «الغبار المجهري (يتراوح حجمه بين 2,5 و10 ميكروميتر) الذي يعادل 1 على 50 من حجم حبة الرمل، ويتمتع بخاصيّة تثبيت المعدن الثقيل عليه، وهو يدخل إلى عمق الرئة والدم، ولا يتعلّق فقط بالمعامل بل بعوادم السيارات وشاحنات هذه الشركات». الانبعاثات من المقالع ومصانع الإسمنت «تساهم في تصاعد هذا النوع من الغبار حيث ينتج كل طنّ واحد من الإسمنت طناً من الغبار، والكميات المنتجة يومياً بالأطنان».

استدراك أهالي الكورة لسكوتهم المزمن عن الجرائم المرتكبة بحقّهم، يعزوه قطّان إلى «تراكم وعي الناس، بات اليوم لديهم فكرة أفضل عن مساوئ هذه المعامل التي تظهر نتائجها بشكل خاص في الصيف. كما أن أهالي الكورة لم يعودوا مقتنعين بحجج الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات الملوِّثة والقاتلة للإنسان والبيئة».

هرباً من جحيم معامل الإسمنت في الكورة، «فرّت» نبيلة حدّادين قبل أشهر إلى كندا مصطحبة معها ابنتها هيا (5 سنوات) بعدما شخّصت إصابتها بالربو قبل عامين. «لم نكن نعلم ما الذي يحدث مع ابنتي، غافلتها أوّل نوبة ربو وهي بعمر الأشهر وكانت سيّئة جداً، استمرّت نوبات اختناقها حتى جرى تشخيص إصابتها بالربو وهي بعمر الـ3 سنوات» تقول الوالدة، مضيفة «كانت إصابة هيا بالغة، بدأ وضعها بالتحسّن في كندا، لكنّها مجبرة على تناول أدوية الوقاية والكورتيزون لأنهم لا يعرفون مدى سوء الوضع في لبنان، تحديداً في بترومين حيث تنتشر أندر أنواع السرطانات وأمراض الرئة والتشوهات الخلقية وأمراض الخصوبة». تنهي نبيلة اتصالها بـ«الأخبار» قائلة «أتمنى أن أرى ابنتي كبيرة ومتعافية ووجودنا في الكورة يقلّل احتمال نجاتها». العودة «إلى الكورة الخضراء كما نعرفها» هو حلم نبيلة، لكنّ «إمعان معامل الإسمنت عن سابق إصرار وترصّد بقتل الناس يمنعنا من ذلك». وبالنسبة للطبيب وليد عزار فإن «الشركة التي تأسست أيام الانتداب الفرنسي (هولسيم) برأس مال أجنبي مشبوه استغلّت العمال وكانت فوق القانون»، ويضيف «الضرر اللاحق بالسكان أكبر من فوائد وجودها، ومن الناحية الوقائية يفترض بالمعامل أن تقوم على الجهة الغربية وليس في ممرّ الهواء، وبالقرب من المنازل. ترتفع نسب الإصابة بالسرطان والأمراض المزمنة وأمراض الأجهزة العصبية والهضمية والتنفسيّة، وكذلك الحساسيّة والصداع الشائعة جداً... ناهيك عن تأثيرها على الشجر المثمر».

عضو بلدية كفرحزير يعقوب وهبة يشرح في اتصال مع «الأخبار» أن «البلدية أوقفت أعمال الحفر للشركتين ودخلت الوساطات لإعادتها ثم أعيد توقيفها، لكن لا يبدو أن رئاسة البلدية مستعدّة لرفع شكوى بحق الشركات». طلب الترخيص في المجلس الوطني للمقالع يبدأ من البلدية وعليه يقول وهبة «لن نوافق إلاّ إذا جرى الموضوع بغياب عدد من الأعضاء». ويؤكد أن الشركتين «عاملتين سواتر وبوابات تمنع الناس من الدخول وكأنهم يخفون جريمة. طلبنا مؤازرة من المحافظ للكشف على المنطقة ولم يرسل لنا. لديهم مسلحون، كيف ندخل؟». ويعترف بأن أهالي المنطقة في بداية إنشاء الشركتين «فكروها نعمة، لاحقاً تطور وعي الناس لحالات الموت الكثيرة التي تحدث وعرفوا من هو مسبّبها».

مقال

الحكومة تلعب بنار الشارع

محمد قاسم *

بعدما تقاطعت مواقف أكثرية القوى من مشروع الموازنة، وبعد قراءة متأنية للمقترحات التي تطرح وسرعان ما تسحب من التداول، في محاولات مدروسة لتمرير مهدئات لتدجين الرأي العام توطئةً لتسريب الموازنة. وبما أنّ كل الدلائل تشير إلى أنّ الحكومة، بما تمثل، اتخذت قرار إفقار الشعب وتحميله أوزار السياسات التدميرية للاقتصاد وهدر المال العام... وبعدما باتت جلية مفاعيل املاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتزام اكثرية من هم في السلطة بهذه الاملاءات التي تشترط خصخصة القطاع العام وفرض الضرائب ورفع أسعار الخدمات العامة وصولا للقمة عيش المواطنين والانقضاض على الرواتب والمدخرات... يبدو واضحاً أن معظم المسؤولين يسعون لتحميل سلسلة الرتب والرواتب المسؤولية عن عجز الموازنة، ويضللون الرأي العام تبريراً لسياساتهم، وتهرباً من مواجهة تقصيرهم وتورطهم في نهب المال العام، تمهيداً للانقضاض عليها وحرمان الموظفين والأساتذة والمعلمين والعسكريين والمتقاعدين منها بعد تجميد رواتبهم لأكثر من عشرين سنة متتالية.

في هذا السياق، لا بد من التأكيد أنّ قانون السلسلة صدر مترافقاً مع القانون رقم 45 الذي اقر بنود الواردات المحددة لتغطية أكلاف السلسلة، ومن بين بنوده رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 11%، ونسبة الضريبة على الودائع من 5% إلى 7%، اضافة إلى مجموعة من الإجراءات والرسوم والضرائب قدرت مداخيلها بأكثر من 1720 مليار ليرة. فلماذا تجهيل مفاعيل هذا القانون والتركيز على المفاعيل السلبية للسلسلة؟

ما سبق يؤكد أنّ إقرار الموازنة، بأي صيغة من الصيغ المتداولة، سيدخل اللبنانيين في أشد المراحل خطورة على حقوقهم ومكتسباتهم وعلى واقعهم المعيشي والاقتصادي والاجتماعي. فكل هذه الصيغ «تبشر» اللبنانيين بسلسلة من الإجراءات التدميرية، منها زيادة سعر صفيحة البنزين 5000 ليرة، وزيادة الضريبة على القيمة المضافة من 11% الى 15%، وخفض الرواتب والأجور والتعويضات والمعاشات التقاعدية والتقديمات الصحية والاجتماعية وصناديق التعاضد وفرض الضرائب على المعاشات التقاعدية وغيرها، وخصخصة المؤسسات المنتجة والمربحة في القطاع العام، والتهرب من فرض الضرائب على الذين اثروا من المال العام وفي مقدمهم المصارف والمستشفيات والمدارس الخاصة ومغتصبو الاملاك البحرية واصحاب المشاريع العقارية وتبرئة المتهربين من دفع الضرائب والرسوم.

لذلك، ومن موقع المسؤولية الوطنية والنقابية، نحذر الحكومة من إقرار موازنة كهذه لأنها بذلك تلعب بنار الشارع التي ستحرق الكثير من الاصابع والايدي. فليس من العقلانية أن يعتقد أركان السلطة أنّ اللبنانيين بيادق بين أيديهم يستطيعون تحريكهم كما يشاؤون. وليعلموا أيضاً أنّ هذه السياسات ومشاريع الموازنة بهذه الصيغ لن تمر بسلام.

وكما للسلطة سلاح التهويل والهروب إلى الامام والتعمية على السارقين والناهبين والسماسرة، فإن للبنانيين وللحركة النقابية وهيئات المجتمع الاهلي سلاح الموقف والمواجهة السلمية والديموقراطية وسلاح الشارع والإضراب والتظاهر والاعتصام وشل الإدارات العامة والمصالح المستقلة والمرافق كافة ومقاطعة أعمال التصحيح في الامتحانات الرسمية وصولا الى ثورة اجتماعية.

لم يعد بامكان السلطة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وعليها ان تتذكر جيدا تظاهرة الربع مليون لبناني عام 2006 التي اسقطت مشروع التعاقد الوظيفي ومشروع الخصخصة انذاك. ولتتذكر أيضاً التحركات في الشارع طيلة خمس سنوات بين 2012 و2017 لاقرار سلسلة الرتب والرواتب. وعلى السلطة أن تدرك اليوم أنّ الدوافع للتحرك والإضراب وغيرها أقوى وأفعل من السابق. فالمواجهة اليوم ليست للحفاظ على السلسلة وحسب، بل لمنع الانقضاض عليها وعلى الرواتب والحقوق والمكتسبات والخدمات والمعاشات التقاعدية، اضافة الى رفع الاسعار وفرض الضرائب وصولا الى افقار الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

اللبنانيون اليوم يعتبرون مواجهة بنود الموازنة التدميرية معركة مصير. والقيادات النقابية والاجتماعية والسياسية والشعبية، وفي مقدمها الأساتذة والمعلمون والموظفون والاجراء والمستخدمون في المؤسسات العامة والخاصة والمصالح المستقلة والمتقاعدون في الاسلاك المدنية والعسكرية، هم جميعا أمام التحدي الكبير الذي يفترض التعبئة العامة ودق نفير المعركة للمواجهة.

* نقابي

متابعة

اعتصام التيار النقابي المستقل: «التحذير» لا يوجّع

فاتن الحاج

الاعتصام الخجول للتيار النقابي المستقل أمام مركز تعاونية موظفي الدولة، أمس، يشي بصعوبة المهمة الحالية الاعتراضية الواسعة لدى موظفي القطاع العام على المس بالرواتب والتقديمات الاجتماعية. التبريرات التي أعطاها نقابيون بأن «التحرك اليوم هو مجرد مظاهرة طيّارة وأنّ كرة الثلج ستكبر حتماً» لم تقنع بعض المعتصمين. أحدهم بدا متيقناً بأنّ ردة فعل الموظفين على «بالون الاختبار» الذي رماه المسؤولون لم ترق إلى المستوى المطلوب. لا أمل بأي ضغط فعلي على الأرض، بحسب حسن الشامي (أستاذ متقاعد)، ما لم يجر التلاقي بين الأطر النقابية المتنوعة على المطلب المعيشي والاجتماعي والقفز فوق الحساسيات السياسية والانقسامات. التحذير وحده لا يوجع السلطة، يقول الشامي سائلاً: «لماذا لا يكون الأول من أيار مناسبة جامعة للموظفين ولا تقتصر الدعوات للمشاركة فيها على الحزب الشيوعي بل تنسحب على الروابط والنقابات الأخرى؟».

القيادية في التيار النقابي المستقل، إيمان حنينة، لفتت إلى أن «دعوات التيار للقوى النقابية منذ سنوات إلى قيام جبهة كبيرة تتصدى للإجراءات اللاشعبية كانت تصطدم دائماً بقوى السلطة ومناصريها في الروابط والنقابات وكنا نتهم بالمزايدة». وفيما حمّل التيار السلطة بكل مكوناتها مسؤولية أي اعتداء على المكتسبات التاريخية للموظفين والتعرض للقمة عيشهم، حمّل، بالتوازي، هيئة التنسيق النقابية وروابطها مسؤولية التخاذل والمماطلة في تجاهل خطورة مقررات سيدر - 1.

ومع أنّ ليس في حوزة المدير العام لتعاونية الموظفين، يحيى خميس، أي معطى رسمي في شأن ما سيحل بالتقديمات خارج التسريبات الإعلامية، أعرب لـ «الأخبار» عن اعتقاده بأن التخفيض لن يمس الاستشفاء والمساعدات المرضية، نظراً لشفافية هذا الملف ودقة الأرقام المتعلقة به. وتمنى أن يكون تأثير أي إجراء سيطال التقديمات الاجتماعية (منح زواج، منح ولادة، منح تعليم، الخ) محدوداً، مشيراً إلى أن الكتلة الأكبر هي المنح التعليمية التي جاوزت العام الماضي 113 مليار ليرة.

على خط موازٍ، ستنتظر هيئة التنسيق النقابية ردود مجالس المندوبين والجمعيات العمومية المنوي عقدها خلال عطلة الأعياد لوضع خطة تحرك تصعيدية ضد المساس بالحقوق من دون أن تحدد الهيئة عناوين أو بنود لهذه الخطة ليصوّت عليها المعلمون والموظفون.

بعض المشاركين في اجتماع هيئة التنسيق أمس بدوا مطمئنين لما سرّب إليهم بأن جلسة مجلس الوزراء اليوم لن تبحث الموازنة والإجراءات المتعلقة بالرواتب والتقديمات. ومن المجتمعين من قال إن التنسيق مع الاتحاد العمالي العام والمجلس الاقتصادي الاجتماعي «قد يأخذنا إلى مكان آخر لا يصب في مصلحة تحصين حقوقنا».

Moto Ambulance من بنك عوده... دراجات إسعاف طبيّة

أطلق «بنك عوده» وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP)، بالإشتراك مع وزارة الداخليّة والبلديّات والمؤسّسة اللبنانيّة للإرسال، مشروع «Moto Ambulance» العائد للمديريّة العامّة للدفاع المدني اللبناني. يهدف المشروع إلى تخطي العوائق التي تتسبب بها حركة المرور الكثيفة في المدن، والتي تحول دون تقديم الخدمات الطبيّة الطارئة بشكلٍ سريع وفعّال، وذلك من خلال استخدام درّاجات طبيّة مجهّزة بحقائب إسعاف أوّلي يقودها أشخاص مدرّبون، تصل قبل سيّارات الإسعاف العاديّة لضمان استقرار حالة المصابين، وتقديم المساعدة السريعة لهم، وزيادة فرصهم في النجاة.

رئيس مجلس الإدارة المدير العام التنفيذي لمجموعة «بنك عوده»، سمير حنّا، أكّد «تأييد المصرف الفوري للمشروع» الذي يعدّ شهادة إضافيّة على الدور المدني الذي طالما لعبه «بنك عوده»، فيما كشف المدير العام للدفاع المدني العميد رمون خطّار أنّ «المرحلة التالية من المشروع ستركّز على زيادة عدد الدرّاجات وعدد المدرّبين على قيادتها، واعتمادها على كافّة الأراضي اللبنانية.»

يذكر أن الدرّاجات ستُوزّع تدريجيّاً في أبرز المدن اللبنانيّة، ابتداءً من بيروت، حيث يشكّل هذا الحلّ ضرورة ماسّة. ويتزامن المشروع مع حملة توعية وطنيّة تسلّط الضوء على دور المسعفين وتُشرك المواطنين لصالح الدفاع المدني.

منبر

104 أعوام على الابادة

أن تقوم السلطات العثمانية، في مثل هذه الايام قبل 104 سنوات، بإعتقال أكثر من 250 من المفكرين والقادة الأرمن في عاصمة القسطنطينية وتبادر الى إبعادهم والقضاء عليهم؛ وأن تهجم الجيوش العثمانية (التركية) على البيوت وتخرج سكانها وتجبرهم على السير مئات الأميال وروميهم في الصحراء السورية؛ وأن تبعد الأطفال عن أسرهم قسراً وتعمل على تتريكهم وأسلمتهم بالإكراه وتغيير أسمائهم وتجريدهم من الأوصاف البيولوجية والعرقية الخاصة بهم وتحويلهم تدريجياً الى هوية مختلفة؛ وأن تخضع النساء والعجّز للبطش والتعذيب والاغتصاب؛ وأن تقرر مصير أمة لأن مشروعها يرمي الى جعل التركيبة الإثنية متجانسة في آسيا الصغرى...

أوليست كل هذه الأفعال إجرامية من الدرجة الأولى؟ ألم تهدف السلطات العثمانية الى تذويب الشعب الأرمني من خلال التعذيب وتسميم الاطفال وخنقهم بمبيدات الحشرات والغاز السام بعد تحضير جدول بالضحايا (هذا ما حصل بالفعل في مدرسة درابزون على يد العاملات التركيات في المدارس)؟ ألا يُسمى ما تعرض له الشعب الأرمني «تصفية جسدية»؟

فقد الشعب الأرمني جراء هذه الابادة مليوناً ونصف مليون من الأبرياء العزّل، وعاش حالة ضياع وتشرد وتفكك معظم الروابط الأسرية.

كيف ننسى ما أدلى به الأطباء الأتراك أمام المحكمة العسكرية من قصص متنوعة عن زملائهم الذين قاموا بتسميم الأرمن، وإغراقهم في البحر، وتقطيعهم إربا، وإجراء التجارب عليهم. وماذا نقول عن الطبيب محمد رشيد الذي بطش بالأرمن وهجّر أكثر من 120 ألفاً منهم حين عين حاكماً لمدينة دياربكر عام 1915، وهو الذي لقب بالجلاد، بسبب بشاعة عمليات التعذيب التي قام بها، وعرف بـ«النعّال» لأنه كان يأمر بدق حدوات الأحصنة على أرجل ضحاياه، ثم يجبرهم على المشي بها في الشوارع في موكب إستعراضي، كما اشتهر بتحطيم الجماجم وصلب الضحايا.

كل هذا ما هو إلا نقطة في بحر الدماء...

إن الدولة التركية وريثة السلطنة العثمانية تنكر هذه الوقائع وتحاول أن تتملص من عبء هذه الجرائم، لكنها تعود لتغرق بأفعالها الداعشية كل يوم في بلادها ضد مواطنيها وفي أوروبا...

إن أنين مليون ونصف مليون من الشهداء الأرمن سيبقى يصمّ آذان الأتراك طالما لم يعترفوا ولم يعيدوا الحق لأصحابه.

بعد 104 أعوام، تحوّل الماضي الأليم للشعب الأرمني الى بخور وشمعة مضيئة ترفع الى هؤلاء القديسين الذين يباركون هذا الشعب في نضاله من أجل القضية الأرمنية.

لقد أخطأت الدول التي تغاضت عن الحقائق التاريخية، وراهنت مع تركيا الحالية على أن كل الوقائع السابقة قد تزول، لأن الشعب الأرمني قرر العيش والمحافظة على اللغة والتراث والثقافة.

صوصي سركيسيان